العربية » . اما الجبهة الشعبية الثورية فقد قالت في بيانها « ان اندفاع الملك حسين لتسليم الضفة الغربية لاسرائيل امر لم يكن بمقدور الملك الاقدام عليه لولا المناخ الذي ساد نتيجة لسياسة التراجع والتخاذل التي قادتها انظمة الهزيمة ... وان التصدي لمخططات الصلح مع اسرائيل يستدعي لمجابهتها استنفار اوسع القطاعات الجماهيرية ... وافساح المجال امام حركة المقاومة المسلحة للتصدي للعدو الصهيوني ، والكف عن محاصرتها والتضييق عليها » . وذكرت الجبهة الديمقراطية في بيانها « ان الجبهة الديمقراطية ومعها كل ابناء الثورة الشرفاء ، تعلن ادانة ورفض هذه الخيانة الهاشمية ، وتطالب جميع منظمات المقاومة أن ترفض فورا ، وتتخذ موقفا موحدا للمحافظة على الوحدة الوطنية لشعبنا ، واحباط محاولات مزيفة، وضرب الفلسطينيين بالفلسطينيين ، كما تهدف الصفقة الهاشمية الصهيونية الامبريالية ، بابراز فريق فلسطيني يقبل بالتنازل عن جزء من التراب الوطني » . وقالت الصاعقة في بيانها « ان الخطة لا تخرج عن كونها احد اخطر مشاريع تصفية القضية الفلسطينية ، وجر الفلسطينيين والعرب الى الاعتراف باسرائيل والتنازل عن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في بلاده » .

وبالمقارنة مع مثل هذه المواقف الواضحة ، تابعت اللجنة التنفيذية صمتها ، واصدر السيد كمال ناصر البيان الذي اتفق عليه في اليوم السابق ، واكتفى البيان بالقول « لا تزال اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عاكفة على درس الموقف ... باحساس عميق بالمسؤولية ... وتجري اتصالات سريعة وواسعة على المستويين القومي والدولي لاستجلاء كل معالم الصورة المقترحة ، وذلك تمهيدا لتحديد موقفها الكامل » . وقد اثار هذا الموقف المتريث للجنة التنفيذية قلقا واضحا في الاوساط الشعبية الفلسطينية ، عبر عن نفسه في سيل من البرقيات التي وردت الى اللجنة من كافة مخيمات اللاجئين في لبنان ، موقعة من ابناء المخيمات ، ومن قواعد المنظمات الفدائية في المخيمات ، تعلن كلها رفض المشروع ، وتطالب بالرد عليه، ويمكن القول ان اثنتي عشرة برقية على الاقل وصلت الى اللجنة التنفيذية خلال الاربع والعشرين ساعة التي تلت الاعلان الرسمي عن المشروع . كما عبر هذا القلق الجماهيري عن نفسه في ان كافة هذه البرقيات وجهت الى اللجنة التنفيذية بالذات ، وليس الى الرأي العام كما جرت العادة .

ومضى يوم اخر . وفي مساء ١٦ اذار وزع السيد كمال ناصر باسم اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بيانا اعلن فيه رفض المشروع بصورة رسمية (نشر البيان صباح ٣/١٧ في كافة الصحف) . ومما جاء فيه « ان الملك حسين بمشروعه — الصفقة ، لم يتحد العرب بكل مؤسساتهم الرسمية والشعبية فحسب ، ولم يخرج عن الاجماع العربي ومقررات الامة العربية منذ خمسين سنة فقط ، بل تجاوز هذا كله ليعمل في المنطقة العربية دور الوسيط لفك عزلة الوحش الاسرائيلي واطلاقه على امتنا وبقية اقطارنا عبر « مملكة عربية » الاسم والسواعد اسرائيلية العقل والارادة . ومن هنا فان الملك حسين بمشروعه هذا ، لا يتحدى شعب فلسطين وحركة المقاومة فحسب ، بل ايضا الامة العربية جمعاء ، ومصير حركة التحرر فوق ترابها » . ومع ان صدور هذا البيان انهى عملية حبس الانفاس الجماهيرية بانتظار صدور موقف رسمي عن منظمة التحرير ، الا ان ملاحظة اساسية أبديت حوله ، وهو انه اكتفى باعلان الرفض دون ان يطرح بالمقابل خطة عمل مضادة لمواجهته .

وفي اليوم الذي صدر فيه هذا البيان اعلنت نشرة « فتح » اليومية ان اللجنة المركزية لحركة فتح عقدت بسلسلة من الاجتماعات ، بدأ على اثرها المجلس الثوري للحركة اجتماعات مهمة يدرس فيها موضوعات عديدة على جانب كبير من الاهمية. وبالمقابل تابعت لجنة ثلاثية منبثقة عن اللجنة التنفيذية ومشكلة من (خالد الحسن — زهير محسن — اديب عبد ربه) وضع النقاط الاساسية التي ستتضمنها مذكرة ترفع الى الملك والرؤساء العرب حول مشروع الملك حسين والموقف منه ، بينما سافر السيد ياسر عرفات الى بغداد لاجراء مشاورات حول الوضع مع المسؤولين العراقيين . وحين انتهت اجتماعات المجلس الثوري لحركة فتح (١٧ آذار) اصدرت فتح بيانها السياسي الاول حول المشروع واعلنت فيه رفض المشروع « وادانة اي شخص او طرف فلسطيني يحاول المشاركة فيها من قريب او من بعيد ، واعتباره خارجا عن ارادة الشعب الفلسطيني وخائنا لطموحه القومي ... ولا يحق للملك او اي طرف